﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ ٨﴾ [الحجر: 8]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

ردُّ الشُّبَهِ، وجوابُ مقالاتِ أهلِ الضَّلالِ لإبطالها، منهج قرآنيّ أصيل

لَمّا ذكروا شبهتهم، وطلبوا دليلًا على صدق الرَّسول ﷺ؛ أشار في هذه الآية إلى ردِّ شبهتهم وجواب مقالتهم ومقترحهم الباطل، فجاءت هذه الآية[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مُّنظَرِينَ﴾: أصلُ النَّظرِ: تَأمُّلُ الشَّيْءِ ومُعايَنَتُه، ثُمَّ يُستَعارُ، ويُتَّسَعُ فيه، والنَّظَرُ: تَقْليبُ البَصَرِ والبصيرةِ لإدراكِ الشَّيءِ ورؤيَتِه، وسُمّيَ الإمْهالُ إنْظارًا؛ لأنَّهُ يَنْظُرُ إلى الوَقْتِ الَّذي يَأتي فيهِ[2]، وضِدُّهُ: التَّعْجيلُ، ويأتي الإنْظارُ بِمَعْنَى: التَّأْخيرِ والتَّأْجيلِ؛ لقوله: ﴿أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ١٤﴾ [الأعراف: 14]، وقوله: ﴿وَمَا كَانُواْ مُنظَرِينَ ٢٩﴾ [الدخان: 29][3]، والمقصود بالإنظار في الآية: التَّأْخيرُ والتَّأْجيلُ.

المَعْنى الإجْماليُّ:

إنزالُ الملائِكةِ لا يكون إلّا بالحَقِّ، وعندها لا منجى من العذاب

ردَّ اللّه تعالى على المشركين: إنَّنا لا نُنَزِّلُ الملائكة إلّا تنزيلًا بالوجه الذي تقتضيه الحكمة، وتجري به سنَّتُنا، كأنْ نُنزِّلهم لإهلاك الظّالمين، أو لتبليغ وَحْينا إلى رُسلنا، لا على حسَبِ اقتراح الكُفّارِ، ولو نزَّلنا الملائكةَ على الكُفّارِ - كما اقترَحوا - فرَأوا الملائكةَ عيانًا، ولم يُؤمِنوا؛ فلن يُمهلَهم اللّهُ، وسيُعَذِّبُهم في الحالِ[4].

(1) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 19/122، والقاسميّ، محاسن التأويل: 6/330.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نظر).
(3) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (نظر)، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/19.
(4) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 10/4، والشّوكانيّ، فتح القدير: 3/147، ونخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسر، ص: 262.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

سببُ إيثار تقديم هذه الآية على الّتي بعدها:

الـرَّدُّ على الشُّبهات من أهمِّ الأولوياتِ

لّمّا قال المشركون: ﴿وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ ٦ لَّوۡمَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَـٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾؛ كان الظّاهر أنْ يكون الرَّدُّ أوّلًا على تكذيبهم بالتّنزيل، ثم الرَّد عليهم في طلب الإتيانِ بالملائكة، فكان الظّاهر أنْ تتقدَّم الآية: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ على قوله: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ﴾، ولكن لشدَّة استدعاءِ طلبهم الإتيان بالملائكة للجواب قُدِّمَ ردُّه على ما هو جوابٌ عن التّكذيب، وليكونَ أحدُ الجوابين متّصِلًا بالسؤال، ولو عكسَ؛ لزم انفصالُ كلٍّ من الجوابين عن سؤاله[1]، كما أنَّ تأخير قوله: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ هو الأوفق على جهة التّذييل لكونِ الآية مسوقةً على معنى العموم والكلّيَّة.

بلاغة التّعبير في تأكيد أنّ مصدر التّنزّل هو الله وحده:

المتكفِّل بأمرِ هذا الدّين هو الله تعالى، ولذلك فهو محفوظ دوما

في قولِه: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾، لّمّا كان كلام المشركين على طريق الخطاب لرسول اللّه ﷺ، وكان الظّاهر أنْ يكون الرَّد من المخاطَب، بأنْ يقال له: (قل) أو ما في هذا المعنى؛ كان مجيء الرَّد من اللّه تعالى قطعًا لشبهتِهم، وتقريرًا بأنَّ الذي يقوله لكم رسولنا هو من عندنا وبإذننا، وإشعارًا بأنَّ المتكفِّل بالأمر هو اللّه تعالى.

بلاغة الجوابِ في سياق الآية البليغ:

نِعَمُ اللهِ على الإنسانِ لا تنقطع على الدّوام

قوله: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ وفيه جاء الجوابُ على مقترح الكافرين بالإتيان بالملائكة مَشوبًا بطَرَفٍ مِنَ الأُسْلوبِ الحَكيم؛ للإشعارِ بتعليمهم الفرقَ بينَ آياتِ الرُّسُلِ وبَيْنَ آياتِ العَذابِ، فَأرادَ اللّه ألّا يدَّخِرَهُمْ هَدْيًا، وإلّا فَهُمْ أَحْرياءُ بألّا يُجابوا[2].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/67.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/18.

سبب إيثار التَّعبير بصيغة المبني للفاعل ﴿نُنَزِّلُ﴾:

لمّا قالوا عَلَى سَبيلِ الاِسْتِهْزاءِ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ﴾، بصيغة المبني للمفعول تكذيبًا واستهزاءً، رَدَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ هوَ المُنَزِّلُ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ التَّنزيل مِنْ قِبَلِهِ ولا قِبَلِ أَحَدٍ، بَلْ هوَ اللّه تَعالَى الَّذي بَعَثَ بِهِ جِبْريلَ ﵇ إلَى رَسولِهِ ﷺ[1].

ليس التَّنزيل من قِبَلِ رسول الله ولا من قِبَلِ أحدٍ، بل من الله تعالى وحده

براعة العدولِ في الجواب في قولِه تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ﴾:

لمّا حكى اللّه عن المشركين قولَهم: ﴿لَّوۡمَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَـٰٓئِكَةِ﴾؛ كان ظاهر الرَّدِّ بصدد مقترحهم أنْ يقال: (ما تأتيهم بهم إلّا بالحقِّ)، فعدلَ عن تطبيق ظاهر الرَّدِّ؛ ليكونَ مشوبًا بطرفٍ من الأسلوب الحكيم كما تقدَّم؛ للإيذان بأنَّهم قد أخطؤوا في التعبير، كما أخطؤوا في الاقتراح، وأنَّ الملائكةَ لعلوِّ رتبتهم أعلى من أنْ يُنسَبَ إليهم مطلقُ الإتيان الشاملِ للانتقال من أحد الأمكنة المتساوية إلى الآخر منها، بل من الأعلى إلى الأسفل، وأنْ يكون مقصدُ حركاتهم أولئك الكفرةَ، وأنْ يدخلوا تحت ملكوتِ أحدٍ من البشر، وإنَّما الّذي يليق بشأنهم النّزولُ من مقامهم العالي، وكونُ ذلك بطريق التّنزيل من جناب الرّبّ الجليل[2].

نزولُ الملائكة من مقامهم، بطريق التّنزيل، من جناب الرَّبِّ الجليل

سرُّ التَّعبير بنونِ العظمة، في قولِه: ﴿نُنَزِّلُ﴾:

عُبِّرَ بنونِ التَّعظيم للإيذانِ بأنَّ تنزيل الملائكة شأنٌ عظيم، وأنَّه لا يكون إلّا من عندِ اللّه الملك الواحدِ الأحدِ وعن أمرِه سبحانه؛ وأنَّه لَيْسَ لَهُمُ اخْتيارٌ في النُّزول، ولهذا قَصرَ تنزيلهم على أنْ يكونَ تنزيلًا بالحقّ، ففيه توبيخٌ لهم على تكذيبهم واستخفافِهم.

الملائكة ليس لهم اختيار في النُّزول، فنزولهم بأمرِ الله تعالى

توجيه القراءات القرآنيّة، في قوله ﴿نُنَزِّلُ﴾:

قَرَأَ حفصٌ وحَمْزَةُ والكِسائيُّ وخَلَفٌ ﴿نُنَزِّلُ﴾ بِنونَيْنِ الأولَى

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/468.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/67.

تنوُّع القراءات القرآنيّة، فيه سَعَةٌ في المعنى

مَضْمومَةٌ، والثّانيَةُ مَفْتوحَةٌ، وكَسْرِ الزّاي، و﴿ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةَ﴾ بِالنَّصْبِ، ورَوَى أبو بَكْرٍ عن عاصم بِالتّاءِ مَضْمومَةً وفَتْحِ النّونِ والزّاي، أي: (ما تُنَزَّلُ) مبنيًّا للمفعولِ، و(المَلائِكَةُ) بِالرَّفْعِ نائبًا عن الفاعل، وقَرَأ الباقونَ (ما تَنَزَّلُ) بفتحِ التّاءِ[1]. فأمّا قراءة ﴿نُنَزِّلُ﴾؛ فقد تقدَّم توجيهها، وأمّا قراءة أبي بكرٍ عن عاصم (ما تُنَزَّلُ)؛ فيكون إبهامُ الفاعل لِتعظيم شأنه، وأمّا قراءة (ما تَنَزَّلُ)؛ فحذفت إحدى التاءين استثقالًا للجمع بينهما، ففيها تخفيفٌ صوتيٌّ، وتوجيهها أنَّ (تتنزَّل) من (تنزَّل)، وهو إمّا بمعنى المطاوعة، أيْ: نزَّلها اللّه، فتنزَّلت، للإشعار بأنَّها لا تتنزَّل إلّا بأمر اللّه، وأنَّ نزولَها هو امتثالٌ لأمر اللّه لها بالنُّزول، لا من قِبَلِ نفسها، وإمّا بمعنى تكلُّف النُّزول؛ لأنَّه لَمّا كان نزول الملائكة من السماء إلى الأرضِ قليلًا ونادرًا؛ صارَ نزولُهم في حكم المتكلَّف[2].

فائدة الباء في قولِه: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾:

الحقُّ لا يفارق الملائكة في جميعِ شؤونِهم

الباء هنا للملابسة، والمعنى: ما نُنَزِّل الملائكة إلّا تنزيلًا ملتبسًا بالحقِّ، بمعنى عدم مفارقة الحقِّ لهم في جميعِ شؤونهم حين تدلّيهم من علوٍّ إلى سُفلٍ.

دلالة المستثنى، في قولِ تعالى: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾:

حذْفُ المصدر، وإقامة الصِّفة مقامه للمبالغة

لَمّا كان التَّقدير: ما ننزِّل الملائكة إلّا تنزيلًا بالحقِّ؛ كان الجارُّ والمجرور صفة للمصدر المحذوف على معنى بيان نوعِ المصدرِ[3]، فحُذِفَ المصدر، وأقيمت الصفة مقامَه على وجهِ المبالغة، بأنْ جُعِلَ عينُ التَّنزيل ملتبسًا بالحقِّ، وتنزيلُ الملائكة ملتبسًا بالحقِّ كذلك.

(1) ابن مجاهد، السّبعة في القراءات، ص: 366، والأزهريّ، معاني القراءات: 2/68، وابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر: 2/301.
(2) الرّضيّ الاستراباديّ، شرح شافية ابن الحاجب: 1/104، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/140.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/260.

دلالة الاستثناء المفرّغ، وأثره في المعنى:

لِصوقُ الحقِّ بالملائكة، في جميع تنزُّلاتهم

في قولِه تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾، لَمّا كان الاستثناء مفرَّغًا من أعمِّ الأحوالِ؛ أفاد نفي عمومِ الأحوالِ الذي يلزم منه نفيُ عمومِ الأزمنة والأمكنة، والمعنى: نفيُ تنزيل اللّه تعالى للملائكة في جميعِ الأحوالِ إلّا في حالة كونه تنزيلًا بالحقِّ.

بلاغة الحصر في سياق الآية الكريمة:

تنزيل اللّه للملائكة لا يكون إلّا بالحقِّ، ولا يتجاوزه إلى الباطل

في قوله: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾، لَمّا كان الحصر بطريق (ما وإلّا) يُسلَكُ مع مخاطَبٍ مرتكبٍ للخطأِ مع إصرارٍ؛[1] أفاد الحصرُ هنا ردَّ المشركين عن خطأِ اعتقادِهم في جوازِ طلبِهم الإتيان بالملائكة، وكأنَّهم لّمّا طلبوا الإتيان بالملائكة كانوا مصرّين على جواز الطَّلب وتكرُّرِه منهم، ومعنى الحَصْرِ في الآية: قَصْرُ تنزيل اللّه تعالى للملائكة على كونِه تنزيلًا بالحقِّ لا يتجاوزه إلى الباطل، ففيه إشعارٌ بأنَّ ما اقترحوه من الإتيان بالملائكة ليس من الحقِّ بل هو من الباطل، وهو من قصرِ الإفرادِ؛ لأنَّ المشركين كانوا يعلمون أنَّ الملائكة تَنْزِلُ بالعذاب، كما هو حاصلٌ في الأمم الماضية.

دلالة لفظ ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ في السّياق:

تنزيل الملائكة يكون لحكمةٍ وفائدةٍ، أو للعذابِ الحاقِّ عليهم

يَحْتَمِلُ أنْ يكون المرادُ من لفظِ ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ الوجه الذي قدَّره اللّه تعالى، واقتضته حكمته، أي: ما ننزِّل الملائكةَ إلّا بالحكمةِ والفائدة، ولا حكمة في أن تأتيكم بصور تشاهدونها، فإنَّه لا يزيدكم إلّا لَبسًا، وإلّا في معاجلتكم بالعقوبة، فإنَّ منكم ومن ذراريكم من سبقت كلمتنا له بالإيمان، فَيَصيرُ إنْزالُهُمْ عبثًا باطلًا، ولا يَكونُ حَقًّا، ويحتمل أن يكون المرادُ من الحقِّ العذاب، أيْ: ما ننزِّل الملائكة إلّا بالعذاب الحاقِّ بكم، فتكون الباء للمصاحبة، والحقُّ بمعنى الشَّيء الحاقِّ، أيْ: ما ننزِّل الملائكة إلّا مُصاحِبينَ لِلْعَذابِ الحاقِّ عَلَى

(1) السّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص: 295.

النّاسِ، وهوَ عَذابُ الاِسْتِئْصالِ، وحُكْمُنا في أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ ألّا نَفْعَلَ بِهِمْ ذَلِكَ، وأنْ نُنظِرَهم لِما عَلِمْنا مِنْ إيمانِ بَعْضِهِمْ، ومِنْ إيمانِ أوْلادِ الباقِينَ(1).

براعة التَّعبير بحرف الجزاء ﴿إِذٗا﴾ في السّياق:

اختيار الجواب الأنسب، من بلاغة التّعبير

لَمّا كان ﴿إِذٗا﴾ حرفَ جوابٍ وجزاء؛ دلَّ على وجودِ شرطٍ مقدَّرٍ، وتقدير الكلام: ولو نَزَّلْنا الملائكةَ؛ إذًا ما كانوا مُنْظَرِينَ(2)، فأفاد لفظُ ﴿إِذٗا﴾ الجوابَ عن قولِهم: ﴿لَّوۡمَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾، والمجازاة على طلبِهم.

براعة ترتيب الجملتين في سياق التنزّل وعدم الإنظار:

براعة نظم القرآن، في ترتيب الجمل في هذا المضمار

في قولِه تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ﴾، جاءت ﴿إِذٗا﴾ متقدّمة في الرتبة؛ لأنَّها الجواب المقصود لطلبِهم ﴿لَّوۡمَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾، فتكون جملة ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ مقدَّمةً من تأخيرٍ؛ لأنَّها تعليل للجوابِ، فقدِّمت؛ لأنَّها أوقعُ في الرَّدِّ، وأوجز(3)، كما أنَّها في مقامِ الحكمِ الكلّي الذي يشمل تعليل الجوابِ المذكور وغيره، وليصحَّ عطف جملة ﴿وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ﴾ عليها.

سرّ العطف في سياق الآية الكريمة:

معنى سببيّة الجملة المعطوف عليها للجملة المعطوفة، وأثره في المعنى

قولِه: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ﴾، تضمَّن جوابُ طلبِهم تعليلَين: أحدهما: كلّيٌّ هو الجملة الأولى، والآخر يخصُّهم، وهو المذكور، في قولِه: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ﴾، فتضمَّن التَّعبير الرَّدَ على شبهة الكافرين بالإخبار عن أنَّ تنزيل الملائكة من شأنِ اللّه، ولا ينزِّلهم اللّه إلّا بالحقِّ، كما تضمَّن إقامة الحجَّة بطريق التنزُّل على قولِهم

---

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنة: 6/423، والفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 19/122، والبيضاويّ، أنوار التنّزيل: 3/207، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/68، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/19.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/68، ومجير الدّين العليميّ، فتح الرّحمن: 3/542، والشّوكاني، فتح القدير: 3/147.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/19.

ومقترحِهم، وأفاد العطف أنَّ الجملة الأولى تفيد بمضمونِها أنَّها سببٌ للجملة الثّانية، ولهذا تضمَّنت حرفَ الجزاء ﴿إِذٗا﴾، والمعنى: لو فرض افْتُرِضَ، ونزَّلنا الملائكة؛ فما كانوا إذًا مُنْظَرِينَ، أيّ: فما يتأخَّر عنهم العذاب عندَ معاينة الملائكة، وما كانوا مُنْظَرِينَ، فأفاد الكلامُ الرَّدَ عليهم وجوابهم مع ذكر المجازاة على طلبِهم، وفيه تهديدٌ ووعيدٌ لهم على مقولتِهم.

سبب توسُّط حرف الجواب ﴿إِذٗا﴾ في الآية:

الـجـمـعُ في المعنى بين نفي الاستئصال والتَّهديد، من روائع النَّظم القرآنيّ

في قولِه: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ﴾، لَمّا كان الأصل في حرف الجواب أنْ يكون مصدَّرًا في جملة الجوابِ؛ أفاد توسُّطها بين اسم كان وخبرها تمامَ المناسبة في الوصل بالواو، بنسق الجملة المنفية على الجملة المنفية لوجود الجهة الجامعة بينهما؛ لأنَّ تقدير الكلام: ما نُنَزِّلُ الملائكةَ إلّا بالحقِّ، ولو نزَّلنا الملائكةَ؛ ما كانوا إذًا مُنْظَرِينَ، كما أنَّ توسُّطَ حرف الجوابِ يجعلُ الحرفَ ألصقَ بالإنظار، فيفهم منه نفي استئصالهم، كما تقدَّم، وللإشعار بأنَّ نفي الإنظار هو الغالب بسبب تقدُّم الكون المنفي[1]، فالكلامُ مُعْتَمَدٌ على نفي كونِهم مُنْظَرِينَ؛ تهديدًا لهم وتخويفًا؛ ولتهويل شأنِ الطَّلب الذي طلبوه، فتكون الجملة بتوسُّط حرف الجواب قد جمعت بين ما هو كالشّيءِ وضدِّه، أيّ: الإشعارَ بنفي الاستئصالِ والتَّهديد بسبب تقدُّم النَّفي.

دلالة الإخبار عن الشَّرط المقدَّر وجزائه:

الاحتجاج على الكافرين، بإنتاج مقدِّماتهم لنقيض مطلوبِهم

في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ﴾، لَمّا طلب المشركون الإتيان بالملائكة ليؤمنوا على زعمهم؛ لأنَّهم وإنْ طَلَبوا ذَلِكَ بِقَصْدِ التَّهَكُّمِ، فَهُمْ مَعَ ذَلِكَ مُعْتَقِدونَ أنَّ نُزولَ المَلائِكَةِ هوَ آيَةُ صِدْقِ الرَّسولِ فيه، فلمّا طلبَ المشركون ذلك؛ كان الإخبار عن الشَّرط المقدَّر وجزائه

(1) سيبويه، الكتاب: 3/15.

إيذانًا بإنتاج مقدِّماتهم لنقيض مطلوبهم، فطلبوا الإتيانَ بالملائكة، وجاءهم الرَّدُّ بالتَّصريح بالضَّرر إنْ وقع ما يؤمِّلون[1].

بلاغة الكناية في قوله تعالى: ﴿مُّنظَرِينَ﴾:

إمهالُ الكافرين نِعْمَةٌ لمن يؤمن منهم

لَمّا كان ﴿إِذٗا﴾ حرفَ جوابٍ لِما يُسْتَقْبَلُ من الزمان، وتعلَّق به لفظ ﴿مُّنظَرِينَ﴾؛ فُهِمَ مِنْ هَذا على سبيل الكناية أنَّ اللّه مُنْظِرُهُمْ، وأنَّه لَن يستأصِلَهم؛ لِأَنَّهُ أرادَ أنْ يَكونَ نَشْرُ الدّين بواسِطَتِهِمْ، فَأمْهَلَهُمْ حَتَّى اهْتَدَوْا، ولَكِنَّهُ أهْلَكَ كُبَراءَهُمْ ومُدَبِّرِيهِمْ[2].

نكتة التَّعبير بلفظ ﴿مُّنظَرِينَ﴾:

حثُّ الكافرين على التَّأمُّل في أقوالِهم وأعمالِهم، لعلَّهم يؤمنون

لَمّا كان الإنظار بمعنى التَّأخير، وهو هنا على جهة التَّأمُّل والتفحُّص للمنظَر؛ أشْعَرَ التَّعبير بقوله: ﴿مُّنظَرِينَ﴾ تَمكِينَهُمْ من النَّظر والتَّأمل ومعاينة أقوالِهم وأعمالِهم؛ ليعرفوا سوءَها[3]، ففيه حثٌّ على التَّأمُّل في أقوالِهم وأعمالِهم القبيحة، فإنَّها موجِبَةٌ للإهلاكِ ولعذابِ الاستئصال.

۞ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(الإنظار) و(الإمهال):

الإنظار مقرون بمدّة محدّدة، والإمهالَ بمدّة غير محدّدة

الإنظارُ مَقْرونٌ بمُدَّةٍ معلومةٍ، بحيث يَقع فيهِ النَّظَرُ، والإمهالُ يقع بمدَّةٍ مبهمةٍ، وذهب بعضُ اللُّغويين إلى أنَّ الإنظارَ عند اللّه تعالى، هو تَأْخير العَبْد؛ لِيَنْظر في أمره، ويتأمَّله، ويعاينه، والإمهالُ تَأْخيره؛ لِيُسَهِّلَ ما يتكلَّفه من علمه[4].

---

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 14/18، والآلوسيّ، روح المعاني: 7/261.

(2) ابن عاشور، التحّرير والتنوير: 14/19.

(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (نظر)، والكفويّ، الكليّات، ص: 906.

(4) العسكري، الفروق اللغّويّة، ص: 202.